

WO/GA/41/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 1 أغسطس 2012

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الخمسون

جنيف، من 1 إلى 9 أكتوبر 2012

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

من إعداد الأمانة

1. تعرض هذه الوثيقة التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

2. إن الجمعية العامة مدعوة للإحاطة علماً
بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق
الداخلي والرقابة الإدارية.

[يلي ذلك التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة
التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية]

المحتويات

2.....	قائمة المختصرات المستخدمة في النص الإنكليزي
3.....	التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية
3.....	1. معلومات أساسية
3.....	2. التخطيط والمعايير والقواعد
4.....	3. نتائج وتوصيات مهمة للرقابة الداخلية
4.....	ألف. إدارة البرامج والمشروعات
5.....	باء. إدارة الموارد البشرية
6.....	جيم. إدارة تكنولوجيا المعلومات
6.....	4. التحقيقات في فترة التقرير/مسائل تتعلق بالتحقيق
8.....	5. حالة تنفيذ التوصيات السابقة
10.....	6. أعمال رقابية أخرى
10.....	ألف. مشورة المراقبة والتدقيق
11.....	باء. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
11.....	جيم. استقصاء رضا العملاء
12.....	دال. مراجع الحسابات الخارجي
12.....	هاء. أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات
12.....	واو. الربط الشبكي للأمم المتحدة
12.....	زاي. إدارة وثائق الرقابة الداخلية
13.....	حاء. ندوة التقييم
13.....	7. موارد الرقابة الداخلية
13.....	ألف. الميزانية والموظفون
14.....	باء. التدريب

المرفقات

- المرفق الأول – قائمة تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية
المرفق الثاني – إحصاءات التحقيق
المرفق الثالث – قائمة بتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المقلدة بدون تنفيذ

قائمة الاختصارات المستخدمة في النص الإنكليزي

تقييم حافظة البلد	CPE
إدارة المخاطر المؤسسية	ERM
التخطيط للموارد المؤسسية	ERP
الاتفاقية المعنية بالإطار المالي والإداري مع الاتحاد الأوروبي	FAFA
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
الموارد البشرية	HR
إدارة الموارد البشرية	HRMD
اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	IAOC
شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية	IAOD
قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICTD
الصندوق الدولي للزراعة والتنمية	IFAD
معهد المدققين الداخليين	IIA
منظمة العمل الدولية	ILO
المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية	ILOAT
ميثاق الرقابة الداخلية	IOC
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSAS
تكنولوجيا المعلومات	IT
وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة	JIU
نظام المعلومات الإدارية	MIS
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	OIOS
مكتب المستشار القانوني	OLC
معاهدة التعاون بشأن البراءات	PCT
نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين	PMSDS
شعبة المشتريات والسفر	PTD
إطار النتائج	RF
ممثلو دوائر التدقيق الداخلي	RIAS
فريق الإدارة العليا	SMT
الأمم المتحدة	UN
فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم	UNEG
برنامج الأغذية العالمي	WFP

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

من 1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012

1. معلومات أساسية

1. الغرض من شعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هو توفير الرقابة الداخلية المستقلة والفعالة للويبو، وفقاً للأحكام التي أقرتها الدول الأعضاء في ميثاق الرقابة الداخلية.
2. وتقتضي الفقرة 25 من ميثاق الويبو للرقابة الداخلية بأن يقدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقريراً سنوياً موجزاً إلى المدير العام، ونسخة من هذا التقرير إلى مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، موضحاً فيه الأنشطة التي تم تنفيذها، وتوجُّه هذه الأنشطة ونطاقها، والجدول الزمني للعمل المنجز، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية. ويُرفع هذا التقرير الموجز أيضاً إلى الجمعية العامة، ويتيح لأهم أصحاب المصالح لدينا وموظفي الويبو بصفة عامة الإحاطة علماً بتقارير الشعبة وأنشطتها والتحديات التي تواجهها في الاضطلاع بمهامها. وتقدم الشعبة أيضاً في الدورات الرسمية للجنة البرنامج والميزانية عرضاً عن أنشطتها (الفقرة 24 من ميثاق الرقابة الداخلية).

2. التخطيط والمعايير والقواعد

3. تشمل أنشطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التدقيق الداخلي والتقييم، وكذلك رصد وتقدير ملاءمة وكفاءة بيئة الرقابة في الويبو، والاستخدام الفعال والكفء للموارد. كما تحقق الشعبة في ادعاءات الهدر والغش وسوء الإدارة أو أية انتهاكات أخرى لنظام الويبو ولوائحها.
4. وتلتزم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالإطار الدولي للممارسات المهنية الذي أصدره معهد المدققين الداخليين. ويشمل الإطار الدولي للممارسات المهنية مدونة الأخلاقيات، والمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي، والمشورات العملية، وورقات الموقف، والأدلة الإرشادية للممارسة. وتتص معايير معهد المدققين الداخليين على شروط إلزامية، تركز على المبادئ، للتصرف في التدقيق الداخلي على مستوى المنظمة ومستوى المدقق الفرد. وهناك مبادئ توجيهية أخرى، مثل تلك التي أصدرتها مؤسسة التدقيق والرقابة المعنية بالنظم المعلوماتية ISACA، تستخدم فيما يتعلق بأعمال تدقيق تكنولوجيا المعلومات. وبالمثل، تسترشد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في أعمال التحقيق التي تجربها بالمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق التي صدق عليها مؤتمر المحققين الدوليين في 2009. أما التقييم فيجري وفقاً للمعايير الدولية للممارسات التقييم كما حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

5. وتماشياً مع ميثاق الويبو للرقابة الداخلية¹، وضعت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية خطة عملها بما يتفق مع أفضل الممارسات الحالية، عن طريق عملية تخطيط متعددة الأبعاد تضمنت تقيماً للمخاطر يشمل هيئات الويبو العملية ومجالات التركيز الشاملة المعنية. وقد استُخدم تقييم المخاطر لتحديد مستوى تغطية التدقيق القائم على المخاطر اللازم للفترة 2012/2013، وتُقابل فيه احتياجات التدقيق بموارد التدقيق الداخلي المتاحة بهدف توفير درجة معقولة من التأكد بشأن فعالية وكفاءة وتكامل عمليات وأنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الويبو. واستندت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في خطة عملها أيضاً إلى المشاورات مع أصحاب المصالح الرئيسيين.

¹ المرفق الأول بنظام الويبو المالي ولائحته.

6. وقد خطت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لمجموعة من التقييمات حسب البلد والموضوع والبرامج على أساس معايير متنوعة، كاستوى نشاط الويبو أو نتيجة استثمار الويبو وكذلك عدد أسفار المهام لكل بلد أو الدورات التدريبية التي تنظم؛ و"السياق الدولي"، باستخدام مستوى التنمية الاقتصادية والأمن وعدد المعاهدات الموقعة ووجود استراتيجية وطنية للملكية الفكرية كمعايير؛ و"أهمية الملكية الفكرية الوطنية"، محددة بعدد طلبات البراءات/نماذج المنفعة والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية؛ و"المعاهدات التي تديرها الويبو"، التي استخدمت فيها طلبات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، وقع التركيز على البلدان الجاري فيها تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية.

7. وكانت معايير اختيار التقييمات حسب الموضوع هي اختيار تلك الموضوعات الشاملة التي تم أكبر عدد من البرامج والتي شهدت تسجيل أكبر عدد من الأنشطة وأكبر ميزانيات. وعند اختيار البرامج التي ستخضع للتقييم، أجرت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقيماً لختلف البرامج "العملية" (1-18)، وعلى وجه الخصوص ما ذكرته بشأنها الدول الأعضاء وقدرتها على توليد العبر والملكية والتكرار والابتكار وإمكانية تقييمها من حيث جودة إطار/مؤشرات الأداء.

8. وأخيراً، تبذل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كل الجهود لاستكمال التحقيقات في الوقت المناسب وبمستوى جودة مرتفع. وقد كانت الأولوية للتعامل مع الملفات المتأخرة - انظر أدناه. وبمجرد التعامل مع القضايا الجديدة الطارئة أيضاً، ستحاول الشعبة العمل في مجالات استباقية أكثر وتنفيذ أعمال مكافحة الغش.

3. نتائج وتوصيات مهمة للرقابة الداخلية

9. أبلغت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن نتائج في المجالات الرئيسية التالية²: إدارة البرامج والمشروعات، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقاً للفقرة 26(أ) و(ب) من ميثاق الرقابة الداخلية، فإن التعليقات التالية توضح نتائج أعمال الرقابة المنجزة أثناء الفترة. وتقر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأن الإدارة اتخذت إجراءات فعلية فيما يتعلق بالمسائل المحددة.

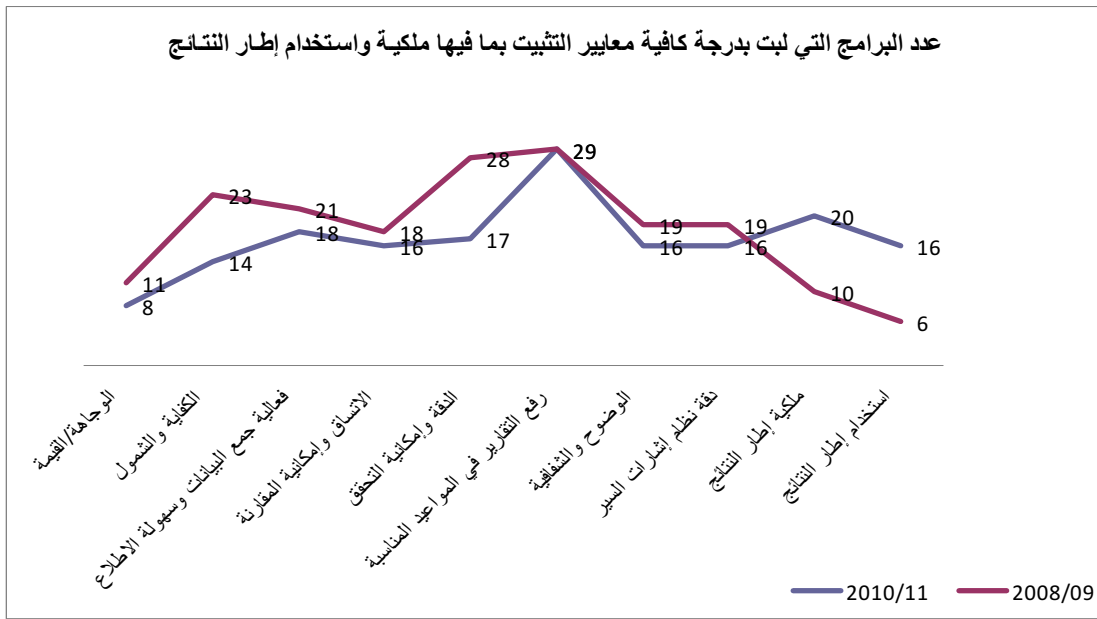
ألف. إدارة البرامج والمشروعات

10. من خلال استعراض أنشطة الويبو في بلد واحد ومشروعين من مشروعات جدول أعمال التنمية وتثبيت تقرير أداء البرنامج، استطاعت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تحدد الممارسات الجيدة وتصدر بعض التوصيات لتحسين إدارة البرامج والمشروعات.

11. وخلصت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من تقييماتها إلى أن دعم الويبو كان مناسباً لحاجة المستفيدين وفعالاً في تحقيق النتائج المرغوبة. واستطاعت الويبو أن تستفيد أكثر من مؤشرات للأداء والنتائج تتسم بأنها متخصصة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومتصلة بالموضوع ومحددة الوقت، وذلك في قياس آثار المشروعات حتى على مستوى المستفيدين. وعندما أتحت إمكانية القياس، وجدت الشعبة أن الاستدامة يمكن تحسينها عن طريق إعداد استراتيجيات مدعومة من الحكومات (تشمل الخروج أيضاً). ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز التآزر داخل الويبو وخارجها. وينبغي أن يشمل هذا تعزيز دور المكاتب الإقليمية في المشروعات والتنسيق بشكل أفضل مع وكالات الأمم المتحدة في البلدان المضيفة. وقد استطاعت الويبو أن تعبئ مزيداً من الجهود في رصد وتقييم والإبلاغ عن نتائج الأنشطة الممولة. وعموماً، قد تحتاج استراتيجيات تنفيذ المشروع إلى تعديل لكي يصبح تنفيذ المشروع أكثر كفاءة وموجهاً بالاحتياجات أو بالطلب.

12. ومن خلال التثبيت المستقل لتقرير أداء البرنامج للفترة 2011/2010، حددت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية نقاط قوة مهمة مثل حسن توقيت الإبلاغ عن تقارير أداء البرنامج الفردية وبيانات الأداء المجمعة بكفاءة والتي يسهل النفاذ إليها. ولوحظ وجود بعض أوجه القصور المتمثلة في أن بيانات الأداء تتصل بالموضوع اتصالاً جزئياً فقط وتتسم بعدم الكفاية والشمول، وأن إطار النتائج استُخدم بصورة أولية للإبلاغ عن الأداء وليس للإدارة والتعلم. وقد أدت التغيرات في تقرير أداء البرنامج للفترة 2011/2010 مقارنة بالفترة السابقة إلى نتائج متوقعة أفضل، ومؤشرات أداء أفضل، وأسس مقارنة وأهداف معقولة. ورغم أن مستويات الملكية تحسنت فيما يتعلق بمؤشرات الأداء، فإن إنتاج المعلومات المستخدمة في الإبلاغ أثناء الفترة 2011/2010 لم يكن يحدث بشكل منتظم، كأن تصدر كل ثلاثة أشهر مثلاً، لمتابعة التقدم.
13. وأعدت مقارنة بين الفترتين (انظر الشكل أدناه).

الشكل 1 – مؤشرات الأداء التي تلي المعايير (2011/2010 مقابل 2009/2008)³



باء. إدارة الموارد البشرية

14. حدد تدقيق إدارة الموارد البشرية فرص تعزيز بيئة الرقابة وضبط ممارسات إدارة الموارد البشرية في الويبو بشكل أفضل وفقاً لأفضل الممارسات في الأمم المتحدة. وسوف يساعد تنفيذ التوصيات الويبو على أن يكون لديها إدارة جيدة للموظفين وموظفون يتمتعون بمهارات ملائمة، يعملون داخل إطار تنظيمي قوي وتمكيني، مدعوم بسياسات واضحة وإجراءات تتسم بالكفاءة وأنظمة حديثة. وفي هذا الصدد، يجب الإسراع بإعداد استراتيجية رسمية لإدارة الموارد البشرية، بحيث تكون متسقة كلياً مع أهداف الويبو وخططها الاستراتيجية، وذلك لضمان أن تقيّد الموارد البشرية في الويبو المنظمة في أداء مهمتها.

³ من الأهمية بمكان ملاحظة أن منهجية أخذ عينات مؤشرات الأداء تم تعديلها لتثبيت تقرير أداء البرنامج للفترة 2011/2010. ففي عملية التثبيت هذه اختبرت عينة عشوائية من مؤشرات الأداء، ونتج عن هذه العملية تمثيل أفضل لجودة بيانات الأداء ومؤشرات الأداء وأدوات الرصد داخل المنظمة بدلاً من الاختصار فقط على اختيار مؤشرات الأداء وبيانات الأداء التي تلي معايير التخصص والقابلية للقياس وإمكانية التحقق والاتصال بالموضوع وتحديد المدة، كما حدث أثناء عمليات تثبيت تقرير أداء البرنامج السابق. ونتيجة لذلك، يمثل تثبيت تقرير أداء البرنامج للفترة 2011/2010 عدداً أكبر قليلاً من البرامج، لكنه لا يلي معايير التثبيت بالدرجة الكافية، في حين تجلت أوجه التحسن الإيجابية فيما يتعلق بملكية واستخدام إطار النتائج وبيانات الأداء في الرصد الداخلي مقارنة بالفترة 2009/2008.

15. وسوف تؤدي السياسات المحددة جيدا في إدارة المناصب والمواهب إلى تمكين الويبو من اكتساب الكفاءات والمحافظة عليها داخل المنظمة والتأكد من أن مهارات الموظفين وخبراتهم تلائم احتياجات وحدات المنظمة بأفضل صورة في أكثر المواقع احتياجا لها. وسوف يساعد هذا أيضا على تخفيف أثر الاستعانة بعدد كبير من الموظفين بعقود مؤقتة⁴.
16. وأظهر استعراض إحصاءات نظام العدل الداخلي والمحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية أن تحليل السبب-الأثر لكل حالات التقاضي الداخلية وقرارات المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية يجب أن يجري بهدف تحسين نظام العدل الداخلي. وسوف يحتم هذا أيضا المراجعة، حسب الاقتضاء، والتنفيذ المتناسق لسياسة وإجراءات الموارد البشرية، خاصة في مجالات التوظيف وإعادة التصنيف وتطوير المسارات الوظيفية وتسوية المنازعات.
17. وينبغي أن تجري المنظمة أيضا تحليلا للأسباب الجذرية لغياب الموظفين. فقد زادت التكاليف المقدرة للغياب من 20 مليون فرنك سويسري في الفترة 2009/2008 إلى 22 مليون فرنك سويسري في الفترة 2011/2010.
18. كما أن آليات الرقابة الإشرافية والتقنية على نظام أوقات العمل المرنة FlexiTime والاحتفاظ بسجلات توثيقية سليمة لنهاية خدمة الموظفين سوف تدعم أيضا بيئة الرقابة وترفع كفاءة العمليات.
19. ويحتاج نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين وتنقيحه إلى رصد دقيق للتأكد من أن هذا المشروع الإداري المحوري للتغيير يحقق أهدافه بتحسين المساءلة على كل المستويات ودافعية الموظفين والأداء العام داخل المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن ميزانية التدريب التي وفرت موارد إضافية بعد تقرير التدقيق تحتاج إلى تحسين إضافي بغية تلبية احتياجات التدريب على مستوى المنظمة والتي حددت عن طريق نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين.

جيم. إدارة تكنولوجيا المعلومات

20. تلبية للطلب الرسمي الذي تقدمت به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، جرت متابعة للتوصيات التي كانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد أصدرتها في عمليات سابقة للتدقيق في أمن تكنولوجيا المعلومات وآليات مراقبة الدخول. وقد حدد التدقيق مخاطر متبقية عالية جدا تتعلق بعدم تجزير معلومات معاهدة التعاون بشأن البراءات غير المنشورة قبل نسخ المعلومات على أشرطة احتياطية وتخزين الأشرطة الاحتياطية في مكان منفصل. كما حددت آليات مراقبة النفاذ إلى غرفة الحواسيب وما يتصل بذلك من دخول ورصد المستخدمين أصحاب امتيازات الإدارة كمجالات تحتاج إلى تحسينات كبيرة.
21. وبالإضافة إلى ذلك، حددت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المخاطر المتبقية العالية في مجالات حوكمة إدارة مخاطر المعلومات وتخطيط استمرارية الأعمال واستراتيجية نظام المعلومات والسياسات والإجراءات الأمنية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المواصفات.
22. وخلص تدقيق إدارة البرمجيات إلى أن آليات المراقبة تحتاج إلى دعم إضافي في مجال إدارة وأمن تراخيص البرمجيات فيما يتعلق بمفاتيح الويبو لترخيص البرمجيات.

4. التحقيقات في فترة التقرير/مسائل تتعلق بالتحقيق

23. تلقت الشعبة أو بدأت ثمانية عشرة دعوى جديدة أثناء فترة التقرير (مقارنة بأربع عشرة دعوى متلقاة في الفترة السابقة). وأقفلت ست عشرة دعوى أثناء الفترة (مقارنة بسبع وعشرين دعوى سابقاً). وتتعامل شعبة التدقيق الداخلي

⁴ أظهر استعراض إحصاءات التوظيف للفترة من 2007 إلى 2011 أن حوالي نصف موظفي الويبو (49%) يعملون بعقود مؤقتة.

والرقابة الإدارية حاليا مع خمس عشرة دعوى، منها خمسة تحقيقات جارية (منها اثنان "معلقان للإقفال") وعشر شكاوى متلقاة وتخضع حاليا لاستعراض أولي.

الجدول 1 - ملخص قضايا التحقيق

القضايا والشكاوى الجارية في 30 يونيو 2012	إجراءات التحقيق المكتملة	الشكاوى الجديدة المسجلة	القضايا والشكاوى الجارية في 1 يوليو 2011
15	16	18	13

24. وتعرض الجداول والأشكال التوضيحية الواردة في المرفق الثاني معلومات إحصائية عن قضايا الشكاوى والتحقيق. ومنذ 2008، سجلت شعبة التدقيق الداخلي ما مجموعه 85 شكوى تحقيق، منها الآن 70 معلقة. ومنذ 2008، تمثل المضايقات وانتهاكات أمن تكنولوجيا المعلومات والتشهير والتوظيف 60% في المتوسط من كل الشكاوى المتلقاة. وأثناء فترة التقرير الأخيرة، كانت هناك ثلاث دعاوى مضايقة وثلاث دعاوى تسرب معلومات ودعويان متصلتان بالمطالبة الطبية ودعوى واحدة في كل من الفئات التالية: إساءة التصرف بالجمع بينوظيفتين والتوظيف والمطالبة بالسفر والتشهير وتغيير تاريخ الميلاد والجنسية. وكانت معظم الشكاوى مودعة من قبل الموظفين (52%) أو ممثلي الإدارة (26%).

25. وأدت التحقيقات التي أجريت أثناء الفترة إلى بعض النتائج المرضية وأيضا إلى بعض العبر العامة المفيدة. ومن الملاحظ أنه رغم بقاء عدد من التحقيقات المهمة، فإنه كان من المحتمل أن يكون لنتائجها أثر إيجابي على عدد من المجالات التي يبدو الانتهاك فيها غالبا.

26. يوضح الجدول 2 أدناه نتائج القضايا المعلقة في فترة التقرير:

الجدول 2 - نتائج القضايا المعلقة في الفترة 2011-2012

العدد	النتيجة
6	الادعاء لا يستند إلى دليل
6	الادعاء يستند إلى دليل
1	الادعاء يستند إلى دليل لكن الموظف تقاعد
3	قرر التقييم الأولي عدم الحاجة لإجراء تحقيق
16	المجموع

27. وفيما يتعلق بالقضايا السبع المنظورة أثناء فترة التقرير والتي أثبت التحقيق أن ادعاءاتها تستند إلى دليل، تلقت أربعة موظفين خطابات اتهام مصدقا عليها من المدير العام، وتقاعد موظف واحد ومن ثم لم يوجه إليه اتهام، واستقال موظف واحد، بينما يجري حاليا النظر في توجيه الاتهام في قضية واحدة. أما الموظفون الأربعة الذين تلقوا خطابات اتهام، فقد خضعوا كلهم لإجراءات تأديبية، ولا تزال إجراءات قضاياهم جارية لتستكمل من خلال الإدارة الداخلية لنظام العدل.

28. وفيما يتعلق بالقضايا المسجلة في 2011-2012، كان متوسط الوقت المستغرق في إتمام كل تحقيق بدءاً من التسجيل وحتى التقرير حوالي سبعة أشهر.

29. وأعدت سياسة للتحقيق وهي تنتظر استعراضها وإصدار التعليقات بشأنها منذ أغسطس 2010. وقد نظرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذه السياسة في اجتماعها الرابع والعشرين في مارس 2012. وعقب أكتمال المشاورات الداخلية المقبلة، سوف تُعرض السياسة مع تحديث لدليل إجراءات التحقيق على الدول الأعضاء للتشاور بشأنها، وفقاً للفقرة 13(ب) من ميثاق الرقابة الداخلية.

30. ووفقاً للفقرة 26(ز) من ميثاق الرقابة الداخلية، أعلن أنه لا يوجد موظف رفض المساعدة في تحقيق جارٍ أثناء فترة التقرير.

5. حالة تنفيذ التوصيات السابقة

31. المدير العام منوط به أن يضمن الاستجابة الفورية لكل التوصيات التي يصدرها مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وغيره من الجهات الرقابية مع توضيح الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بنتائج التقرير وتوصياته المحددة⁵. ويؤدي المدير العام هذه المهمة من خلال مديري البرنامج المسؤولين عن المجالات التشغيلية المعينة بداخل المنظمة⁶. ويكون تنفيذ مديري الويبو لكل توصيات الرقابة خاضعاً لمتابعة منتظمة من قبل الشعبة⁷.

الجدول 3 – التوصيات الجارية حسب المصدر

30 يونيو 2012	توصيات مسجلة باعتبارها منفذة أثناء الفترة		1 يوليو 2011	المصدر
توصيات قيد التنفيذ	توصيات مضافة أثناء الفترة	توصيات مسجلة باعتبارها منفذة أثناء الفترة	التوصيات الجارية	توصيات الرقابة من:
12	8	13	7	مراجع الحسابات الخارجي
1	1	0	2	وحدة التفتيش المشتركة
118	82	72	128	التدقيق الداخلي والتقييم
0	1	0	1	مؤسسة إيرنست أند يونغ
9	16	0	25	لجنة التدقيق
140	108	85	163	المجموع

32. وتتابع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضاً توصياتها بطرائق ثلاث هي:

(أ) في بداية كل تدقيق جديد، يجرى استعراض لتنفيذ التوصيات السابقة ذات الصلة؛

(ب) ومن خلال تحديث قوائم تنفيذ جداول توصيات الرقابة بالمعلومات الواردة من المديرين المسؤولين وتقديمها للمدير العام واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة؛

⁵ الفقرة 22 من ميثاق الرقابة الداخلية.

⁶ الفقرة 7 من التعميم الإداري 2010/16.

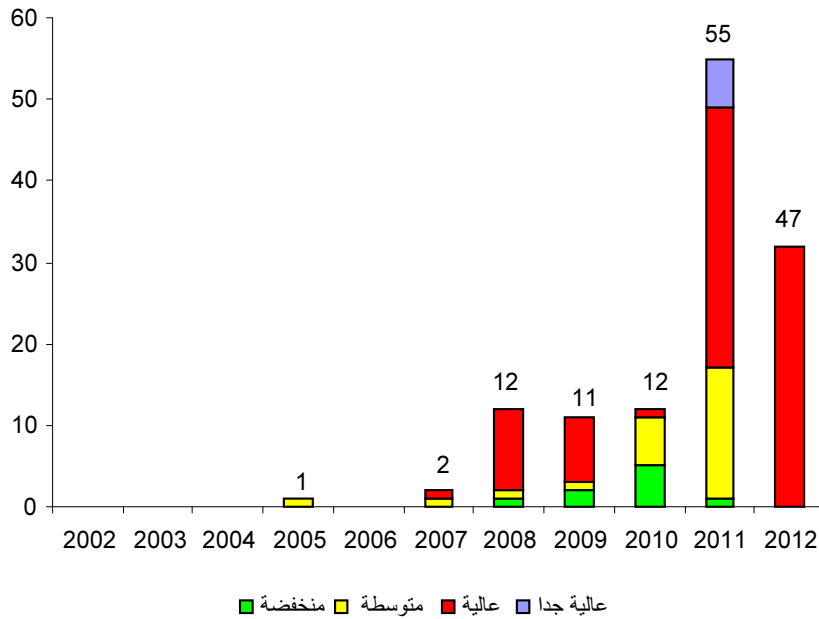
⁷ الفقرة 3 من التعميم الإداري 2010/16.

(ج) وكمارسة سنوية معينة لإبقاء المدير العام على علم بالتقدم الذي يحرزه مديرو الويبو في أنشطة التنفيذ. وفي هذا الصدد، طلب المدير العام من فريق الإدارة العليا أن يبذل جهداً أكبر في تنفيذ توصيات الرقابة المقبولة بأسرع وأنسب ما تسمح به الممارسة العملية.

33. تستعرض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قائمة توصيات الرقابة في اجتماع دون اجتماع من اجتماعاتها العادية. وأثناء فترة التقرير، أجرت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بناء على طلب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تدقيقين للثبوت من توصيات اللجنة عالية المخاطر والتوصيات المتصلة بتكنولوجيا وأمن المعلومات الصادرة في التقارير السابقة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

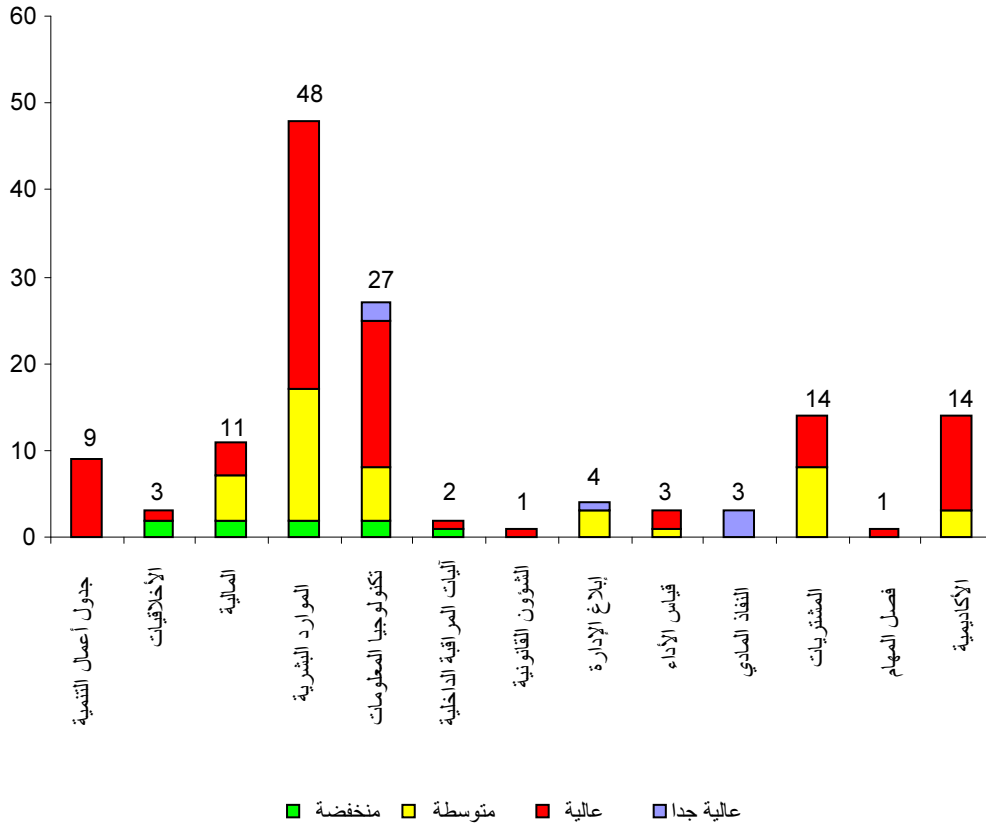
34. وفي تاريخ هذا التقرير، يوجد الآن 140 توصية مسجلة باعتبارها مفتوحة من مديري المشروعات منها 90 توصية تتعلق بالمسائل ذات المخاطر العالية جدا (6) والمسائل ذات المخاطر العالية (84). وتتصل التوصيات الست ذات المخاطر العالية جدا أساساً بمسائل تكنولوجيا المعلومات المحددة في تدقيقات نظام أوقات العمل المرنة وآليات مراقبة دخول الموظفين إلى مباني الويبو (2011) والتحقق من توصيات التدقيق الخاصة بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والمتصلة بتكنولوجيا وأمن المعلومات (2011). وهناك تسع عشرة توصية (22%) من التوصيات عالية المخاطر مفتوحة منذ أكثر من سنتين.

الشكل 2 - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الرقابة - من 1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012



35. والتوصيات الأربع والثمانون عالية المخاطر هي كما يلي: 31 توصية متصلة بالموارد البشرية و17 متصلة بتكنولوجيا المعلومات و11 متصلة بأكاديمية الويبو و9 متصلة بمجدول أعمال التنمية و6 متصلة بالمشتريات و5 متصلة بالتمويل والخمس الباقية متصلة بالأخلاقيات والنواحي القانونية وقياس الأداء وفصل مهام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

الشكل 3 - التوصيات الجارية حسب الفئة



36. واستمر التنفيذ التدريجي لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي أثناء الفترة، ولم يبق معلقا غير 12 توصية. وطبقا لما تشترطه الفقرة 23 من ميثاق الرقابة الداخلية، قدّم تقرير للمدير العام حول تنفيذ التوصيات التي أصدرها مراجع الحسابات الخارجي، وقدّمت نسخة منه لكل من مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

37. ووفقا للفقرة 26(ج) من ميثاق الرقابة الداخلية، يجب أن يقدم هذا التقرير السنوي الموجز "وصفا لكل التوصيات التي لم يوافق عليها المدير العام، مع إبداء الأسباب التي دفعته لذلك". ويعرض المرفق الثالث قائمة بست توصيات أقفلت أثناء فترة التقرير دون تنفيذ مع أسباب عدم تنفيذها.

6. أعمال رقابية أخرى

ألف. مشورة المراقبة والتدقيق

38. بالإضافة إلى عملها الرقابي المعتاد، تقدم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المشورة بطريقتين: الأولى هي المشاركة كمراقب في اللجان المختلفة (لجنة الاستثمار وفريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية ولجنة تقييم المشتريات للتدريب على الأخلاقيات). والثانية هي تقديم المشورة عند طلبها بشأن وثائق السياسات أو الإطار التنظيمي. وقد حدث هذا في الحالات التالية:

- (أ) مناقشات فريق الإدارة العليا حول نتائج الاتفاقية المعنية بالإطار المالي والإداري مع الاتحاد الأوروبي؛
- (ب) وخرائط تدفق عمليات الأعمال وسجلات المخاطر التي أعدتها إدارة الشؤون المالية؛
- (ج) ووثيقة للجنة البرنامج والميزانية عن التمويل على الأجل الطويل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في الويبو؛
- (د) ومشروع مدونة السلوك لإدارة علاقات الموردين؛
- (هـ) ومشروع سياسة الحماية بنظام الإبلاغ عن المخالفات؛
- (و) ومشروع سياسة الكشف المالي؛
- (ز) ومشروع سياسة منع وردع الفساد والغش والتواطؤ والإكراه وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- (ح) ومذكرة التفاهم بين الويبو ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

باء. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

39. كانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تتلقى الدعوة بانتظام من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة⁸ لحضور اجتماعاتها الفصلية من أجل الإجابة على الأسئلة التفصيلية المتعلقة بعمل وأداء الشعبة. وقد عقدت الاجتماعات من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.
40. ونفّذت كل التوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، كما جاءت في المرفق السادس من تقرير الشعبة للسنة الماضية (الوثيقة WO/GA/40/4).

جيم. استقصاء رضا العملاء

41. من أجل تحقيق فهم أفضل لتوقعات الزملاء والاطلاع على آرائهم في العمل الرقابي، بدأت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية استخدام استقصاءات رضا العملاء. ولا بد أن تمكن هذه الاستقصاءات الشعبة من أن تحدد بشكل أفضل مجالات تحسين عملها.
42. ومنذ بداية 2012، أرسلت أربعة استقصاءات بعد التدقيق عن إدارة البرمجيات والموارد البشرية، وتقييم مشروع الأكاديميات الجديدة، وتقييم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتقييم حافظة البلدان الرائدة. وكان العمل في المتوسط مرضياً بنسبة 76%، في حين تحققت أفضل نتيجة في المتوسط في تقييم ما إذا كان "تم الإبقاء على مستوى اتصالات ملائم طوال التدقيق/التقييم، ولفت انتباه الإدارة على نحو ملائم إلى المسائل المهمة في الجلسات الإعلامية و/أو جلسات استخلاص المعلومات و/أو التثبيث". أما أسوأ علامة في المتوسط فقد جاءت عند تقييم ما إذا كان "التدقيق/التقييم الكامل قد استغرق وقتاً معقولاً من إخطار التدقيق/التقييم إلى إصدار التقرير النهائي".
43. وتبين التعليقات الإضافية المرسلة من الوحدات التي خضعت للتدقيق/التقييم أن هناك مجالاً لتحسين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في اختيار وإدارة الخبراء الاستشاريين وكتابة التقارير والالتزام الصارم بنطاق المهام. وسوف تعمل الشعبة على إصلاح أوجه القصور هذه المحددة.

دال. مراجع الحسابات الخارجي

44. استمر التعاون والتنسيق الممتاز على المستوي المهني والعملي والذي توطد مع مراجع الحسابات الخارجي بعقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بالتدقيق والرقابة الإدارية وإدارة المخاطر. وترسل إلى مراجع الحسابات الخارجي جميع تقارير الرقابة الداخلية وصورة من خطة عمل واستراتيجية الرقابة الداخلية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بهدف ضمان تغطية الرقابة الإدارية على نحو يتسم بالكفاءة وتجنب أي ازدواج محتمل لا داعي له.

هاء. أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات

45. أثناء فترة التقرير، اجتمع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأمين المظالم ومكتب الأخلاقيات بشكل منتظم، كما تقضي الفقرة 8 من ميثاق الرقابة الداخلية، للتأكد من وجود حلقة الاتصال الجيدة وتجنب أي ازدواج للأنشطة لغير ضرورة. وقدم تبادل الآراء والمناقشات عوناً وفائدة كبيرين في الاضطلاع الفعال بالمهام المنفصلة والمستقلة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأمين المظالم ومكتب الأخلاقيات.

واو. الربط الشبكي للأمم المتحدة

46. تضمن ميثاق الرقابة الداخلية (الفقرة 13(و)) حكماً محمداً يتعلق بالحاجة إلى المشاركة في شبكات رسمية مختلفة من شبكات الأمم المتحدة معنية بوظائف الرقابة. وواصلت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، في الفترة موضوع الاستعراض، تعاونها النشط والمفيد والربط الشبكي بالمنظمات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وشاركت الشعبة، بشكل خاص، في:

(أ) الاجتماع السنوي الواحد والأربعين لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة، في سبتمبر 2011. وتعتبر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عضواً في الفريق العامل لممثلي دوائر التدقيق الداخلي المعني بتدقيق الأداء وتقييمه؛

(ب) والاجتماع السنوي لرئيس دوائر التدقيق الداخلي للمنظمات الدولية التي تتخذ مقرها في أوروبا والذي استضافته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مايو 2012 في فيرسوا؛

(ج) والاجتماع السنوي لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة في مايو 2012، الذي اشتركت في استضافته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما. وتعتبر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عضواً في فريقي العمل التابعين لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والمعنيين بالقواعد والمعايير وتقييم أعمال وضع القواعد والمعايير؛

(د) والمنتدى المشترك بين الوكالات لمحتفي الأمم المتحدة – مؤتمر المحققين الداخليين؛

(هـ) وأنشطة التدريب المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

زاي. إدارة وثائق الرقابة الداخلية

47. في سبتمبر 2011، حصلت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على حزمة برمجيات التدقيق الحديثة TeamMate. ونشرت هذه الحزمة التي ستوفر لموظفي الشعبة أدوات عمل شاملة لمساعدتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم

في الرقابة الداخلية. وسوف تيسر هذه الأداة أيضا الامتثال التام للمعايير استعدادا لاستعراض ضمان الجودة القادم في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في عام 2014.

حاء. ندوة التقييم

48. لتحقيق التوازن بين هدي التقييم الممثلين في التعلم والمساءلة، نجحت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تنظيم ندوة للتقييم في نوفمبر 2011 حول "التعلم من ممارسات التقييم الحالية بشأن آثار الملكية الفكرية على التنمية". وكانت الأهداف الرئيسية هي تبادل الممارسات الجيدة في مجال تقييم آثار الملكية الفكرية على التنمية الذي لا يزال يعتبر من حقول العمل شديدة التخصص. وكان الهدف من حلقة العمل هو إتاحة الفرصة لنوع من التعلم يتسم بالتركيز على مواطن النجاح والفشل في هذا النوع من التقييم. وكان من الأهداف الإضافية للندوة أيضا إتاحة الفرصة للتبادل بين خبراء الملكية الفكرية والتقييم بهدف توسيع نطاق الخبرة التقنية في ذلك المجال الخاص من مجالات العمل. وقد حققت الندوة أهدافها كما أكد المشاركون من خلال أوراق التقييم التي استوفوها.

49. وتنظم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في نوفمبر 2012 ندوة لزيادة الوعي بوظيفة التقييم في الويبو والدعوة إلى ممارسات التقييم الجيدة وفائدتها في الإدارة وصنع القرار.

7. موارد الرقابة الداخلية

50. يطلب ميثاق الرقابة الداخلية (الفقرة 27) من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، على وجه التحديد، التعليق على كفاية الموارد المخصصة للرقابة الداخلية داخل المنظمة.

ألف. الميزانية والموظفون

51. مقارنة بفترة السنتين الماضية، اتسمت أعداد موظفي شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالثبات وزادت الموارد من غير الموظفين بنسبة 11 في المائة. وكانت المسائل المتعلقة بالتوظيف تمثل تحديا لإدخال الرقابة الداخلية في الويبو على نحو يتسم بالملاءمة والفعالية لفترة زمنية طويلة. ولدى الشعبة الآن 11 موظفا لعامي 2012 و2013⁹. وفي حين تمثل ميزانية وموظفو شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية 1.6% و0.9% فقط من ميزانية وموظفي الويبو، فإن ذلك يضع الويبو ظاهريا في المركز المتوسط لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى¹⁰. ويمكن أن تسمح إعادة تخصيص الموظفين من وظيفة إلى أخرى بالمواءمة بين الأولويات المختلفة.

52. والشاغل الأكبر الآن يجب أن يتمثل في الانتقال من بنية يخدم فيها الخبراء الاستشاريون ضمن قوة العمل خدمة مؤقتة إلى بنية تعمل فيها الأغلبية في مناصب ثابتة. فسوف يساعد هذا شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على الاقتراب أكثر من قواعد ومعايير أنشطة الرقابة الداخلية المعمول بها في الأمم المتحدة. ولم تصل الشعبة حتى الآن إلى مستوى توظيف كاف من خلال إنشاء مناصب موافق عليها في الميزانية لضمان الأداء الفعال والمستقل لأي من وظائف الرقابة الداخلية بحيث تتمكن الشعبة من الاضطلاع بمهمتها بنجاح وبشكل كامل.

⁹ فيما يتعلق بميزانية 2013/2012، اقترحت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن يكون عدد الموظفين المخصص لها هو 12 موظفا - 10 مناصب واستشاريين اثنين. ويقترح مشروع الميزانية أن يكون العدد 11 - 7 مناصب و4 استشاريين.

¹⁰ تشير تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة إلى (JIU/REP/2010/5) - وظيفة التدقيق في منظومة الأمم المتحدة و7/JIU/REP/2011/7 وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة).

الجدول 4 – ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للفترة 2011/2010¹¹ بعد التحويلات

الميزانية المعتمدة			النفقات			النفقات والالتزامات			الرصيد كنسبة مئوية من الميزانية		
الموارد البشرية	خلاف الموظفين	المجموع	الموارد البشرية	خلاف الموظفين	المجموع	الموارد البشرية	خلاف الموظفين	المجموع	الموارد البشرية	خلاف الموظفين	المجموع
2 586	778	3 364	2 586	746	3 332	%0	%4	%0.99			

53. وأثناء فترة التقرير، تم التعاقد مع خبراء للاستعانة بهم في أنشطة رقابية مختلفة. وكان لهذا قيمة كبيرة خصوصا في العمل المتعلق بالتقييمات والتحقيقات. ومن المخطط أن تستمر الاستعانة بالخبراء والمتعاقدين في السنوات المقبلة لكي تتمكن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من أن تعوض بشكل ما نقص موارد التوظيف وتوسع خبرتها في مجالي التقييم والتحقيق.

باء. التدريب

54. التدريب شيء أساسي من أجل استمرار التطوير المهني، ووفقا للسياسات التدريبية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، تتأكد الشعبة من أن كلا من موظفيها يملك، ويحسّن، المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لأداء مسؤولياته الفردية، بهدف مواصلة تحسين جودة العمل الرقابي المنجز. وقد تلقى موظفو الشعبة تدريبا أثناء فترة التقرير على إدارة الوقت، و DL 101¹²، وتدقيق الأداء الذي تولت تنظيمه منظمة العمل الدولية، ومبادئ اختبار الغش وتقنيات اختبار الغش المتقدمة. كما حضر الموظفون الجدد تدريبات الويبو التمهيدية ودروس اللغات. وتدعم الشعبة التطوير المهني المستمر وتشجع موظفيها على اكتساب المؤهلات المهنية المعترف بها (شهادات المدقق الداخلي المعتمد CIA ومدقق أنظمة المعلومات المعتمد CISA وفاحص الغش المعتمد وغيرها) تماشيا مع استراتيجية الشعبة.

55. وأُخذت ترتيبات لممارسة بناء الأفرقة في أكتوبر 2012. وبمساعدة إدارة الموارد البشرية، ينبغي أن تزيد هذه الممارسة من الاتصال والتعاون بشكل منفتح بداخل الفريق، وتعزز تبادل المعلومات والأدوات والطرائق، وتنشئ علاقات بداخل الفريق، وتؤدي إلى فهم أفضل للنفس وللغير، وتؤدي إلى فهم الأدوار والخبرات والمسؤوليات بين أعضاء الفريق.

[تلي ذلك المرفقات]

¹¹ في 30 يونيو 2012 – بالآلاف الفرنكات السويسرية. التزامات الموظفين موزعة على أساس سنوي.
¹² دورة تدريبية عبر الإنترنت بنظام التعلم مقدمة من أكاديمية الويبو عن أساسيات الملكية الفكرية.

قائمة تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية
من 1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012

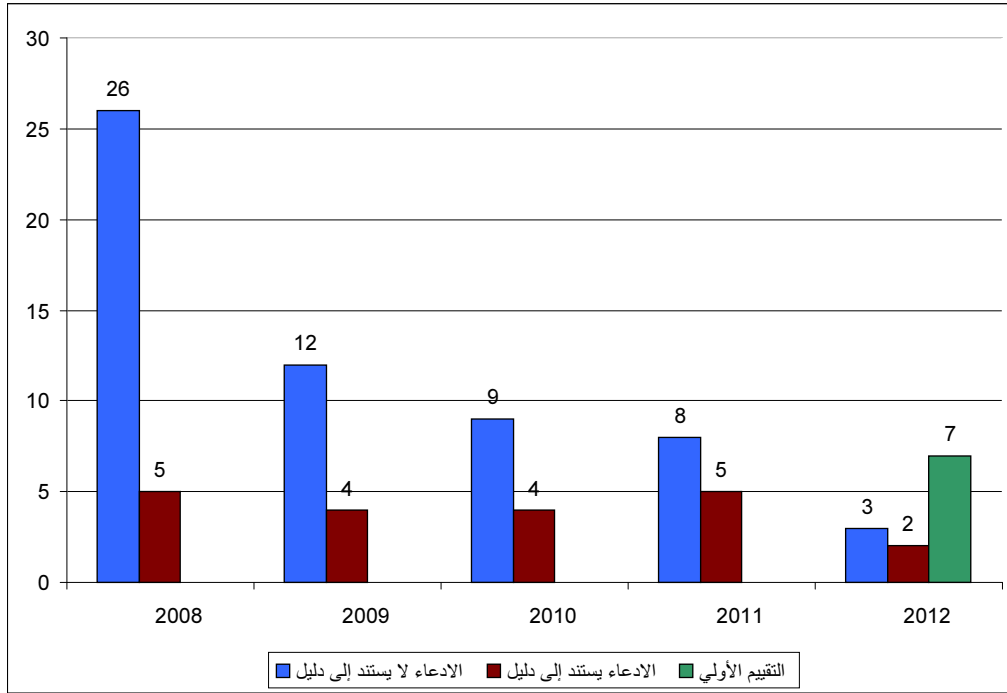
- IA/06/2011 - استعراض إدارة الموارد البشرية في الويبو -
- IA/07/2011 - استعراض إدارة أصول البرامج الحاسوبية -
- IA/08/2011 - التحقق من تنفيذ التوصيات عالية المخاطر للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة -
التحقق من توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتعلقة
بتدقيق تكنولوجيا وأمن المعلومات
- IA/09/2011 -
- EVAL 2011-01 - تقييم حافظة البلدان الرائدة: الويبو - كينيا -
- EVAL 2012-01 - مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار -
- EVAL 2012-02 - الأكاديميات الوطنية الجديدة للملكية الفكرية -
- IA/EVAL 2012-01 - تثبيت تقرير أداء البرنامج 2010-2011 -
- 18 قضية تحقيق تم تقييمها أو تم فتحها رسمياً.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

إحصاءات التحقيق

1. بدءاً من نهاية فترة التقرير ومن مارس 2008 (عندما أنشئ قسم التحقيقات) إلى الآن، سجلت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ما مجموعه 85 شكوى للتحقيق، منها 70 مقفلة الآن.

الشكل 4 - قضايا التحقيق حسب السنة حتى 30 يونيو 2012



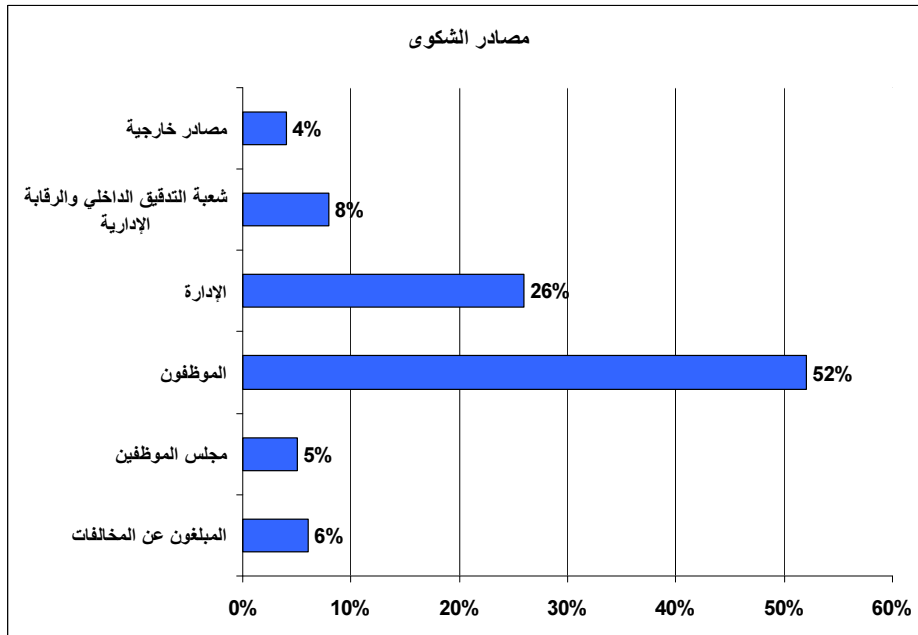
2. يعطي الجدول أدناه مؤشراً عن نوع الشكاوى في كل سنة.

الجدول 5 - أنواع التحقيقات في كل سنة

المجموع	2012	2011	2010	2009	2008	نوع الشكوى
1%	0%	0%	0%	6%	0%	فقدان الأصول
6%	25%	8%	0%	6%	0%	تسرب المعلومات السرية
13%	8%	15%	15%	19%	10%	التشهير
1%	0%	8%	0%	0%	0%	الغش - إساءة استخدام الهاتف المحمول
1%	0%	8%	0%	0%	0%	الغش - تغيير تاريخ الميلاد
1%	8%	0%	0%	0%	0%	الغش - تغيير تاريخ الميلاد - تغيير الجنسية
1%	0%	0%	0%	6%	0%	الغش - المنح التعليمية
4%	0%	23%	0%	0%	0%	الغش - الابتزاز
1%	8%	0%	0%	0%	0%	الغش - الشؤون الطبية
1%	0%	8%	0%	0%	0%	الغش - الشؤون الطبية
1%	0%	0%	8%	0%	0%	الغش - الشؤون الطبية والمنح التعليمية
4%	8%	8%	0%	6%	0%	الغش - السفر
18%	25%	0%	15%	0%	32%	المضايقات
2%	0%	0%	15%	0%	0%	المخالفات المتعلقة بمحتوى تكنولوجيا المعلومات
18%	0%	0%	8%	31%	29%	انتهاكات أمن تكنولوجيا المعلومات
1%	0%	0%	0%	0%	3%	متنوعة - الدين المدني
2%	0%	8%	0%	0%	3%	متنوعة - الغش في العقود
1%	0%	0%	0%	0%	3%	متنوعة - تبادل الأموال في مباني الويبو
1%	8%	0%	0%	0%	0%	إساءة التصرف - الجمع بين وظيفتين
12%	8%	15%	15%	13%	10%	التوظيف
4%	0%	0%	8%	0%	6%	انتهاك SRSR
6%	0%	0%	15%	13%	3%	الغش - نظام أوقات العمل المرنة
100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

3. كما يتضح أدناه، فإن أكبر مجموعة تبدأ التحقيقات التي تتناولها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هي موظفو الويبو. ومعظم الشكاوى من الموظفين لا تستند إلى دليل. إلا أن هناك شكاوى عديدة من المبلغين عن المخالفات أدت إلى تحقيقات كاملة وتوصيات رفعت لينظر فيها المدير العام لاتخاذ إجراءات تأديبية.

الشكل 4 - مصادر الشكوى حتى 30 يونيو 2012

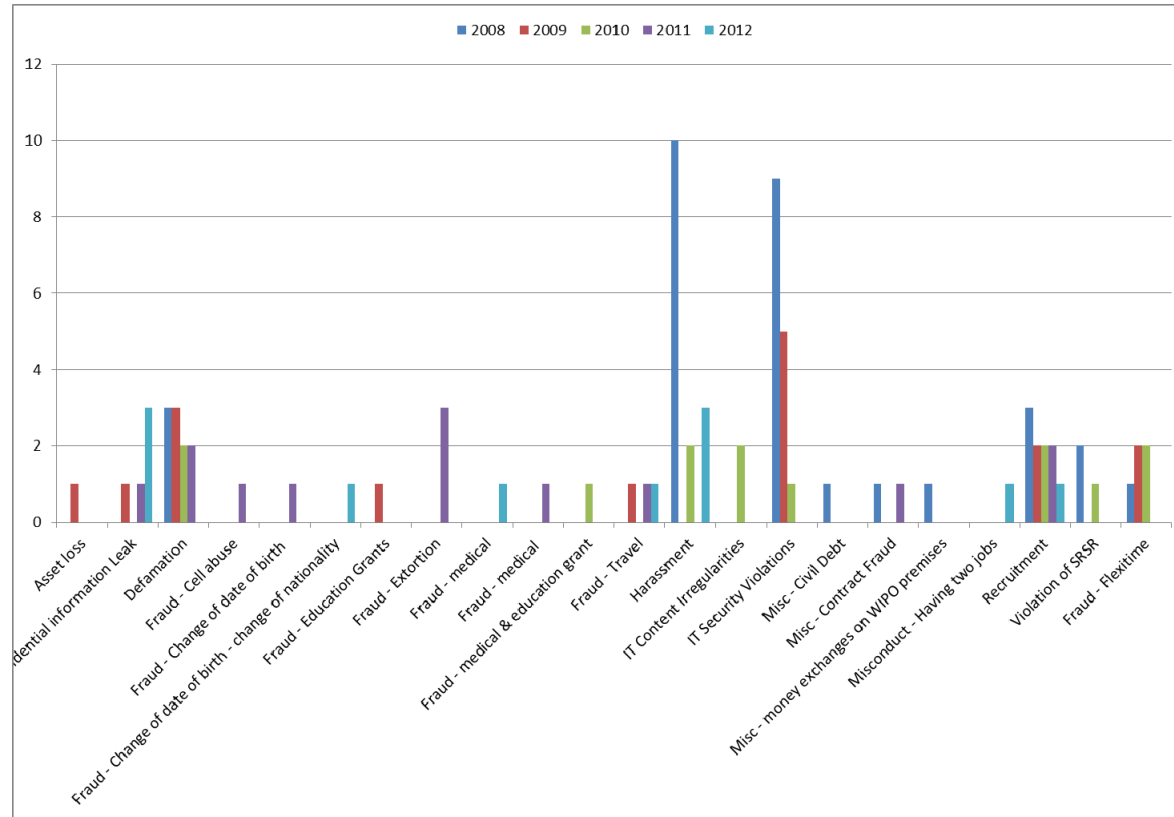


4. فيما يتعلق بالقضايا السبعين التي أقيمت من بين القضايا الخمس والثمانين المسجلة، يمكن الاطلاع على نتائج تلك المقفلة في الجدول أدناه:

الجدول 6 - نتائج التحقيقات المقفلة

العدد	النتيجة
2	قرار إداري
35	الادعاء لا يستند إلى دليل
17	الادعاء يستند إلى دليل
1	الشكوى تقع خارج ولاية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية
2	تم سحب الشكوى
1	عدم الامتثال للممارسة الجيدة لكن بدون إساءة سلوك
12	قرر التقييم الأولي عدم الحاجة لإجراء تحقيق
70	المجموع

الشكل 6 - تطور أنواع الغش عبر السنين



[يلي ذلك المرفق الثالث]

قائمة بتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المقفلة بدون تنفيذ

رقم	المرجع	وصف التوصية	تقدير المخاطر المتبقية (الأمانة)
1	11355BE_O MPI_audit final 2010 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي)	أوصي الويبو بإيجاد حل دائم لتحديد أسعار معاهدة التعاون بشأن البراءات بثلاث أو أربع عملات (كالفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني، مثلاً). وإنتي لعل يقين من أن هذا الحل سوف يبسط من عبء العمل الإداري في إدارة الخدمات المالية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ويحد من مخاطر أسعار الصرف. (مخاطر عالية)	لن توضع هذه التوصية موضع التنفيذ، وقد أحيط مراجعو الحسابات الخارجيون علماً ووافقوا على ذلك. ومن المسلم به أن أسعار صرف العملات الأجنبية تمثل منطقة مخاطر فيما يتعلق بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. لكن معظم المبالغ الواردة تسدد في الوقت الراهن بالعملات الرئيسية الأربع المشار إليها في التوصية (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني) وهكذا فإن أي تركيز إضافي على هذه العملات لن يجد من المخاطر بدرجة ملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه توجد فعلاً أحكام في معاهدة التعاون بشأن البراءات الهدف منها تخفيف مخاطر أسعار الصرف ذات الصلة بالتعاريف الجمركية والعملات التي تحدد بها قيمتها. ومما له أهمية بالغة أن نلاحظ أن من أهم مزايا نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات للمستخدمين هو القدرة على الدفع بعملاتهم المحلية وهذا هو السند الرئيسي للإبقاء على كل العملات. ولذا فإن هذه التوصية غير ملائمة لنظام يهدف إلى توفير سهولة النفاذ إليه للجميع. غير أن رصد الحالة سوف يستمر لمعرفة ما إذا كانت ثمة طرائق للتخفيف من حدة مخاطر سعر الصرف المتبقية.
2	IA/01/2008	من المهم أن يتضمن دور أمن المعلومات السلطة اللازمة داخل نطاق تكنولوجيا المعلومات والويبو. ولكن قرار الإبقاء على دور الدرجة الوظيفية لرئيس أمن المعلومات في الدرجة p4 لا يعكس هذه الحاجة. (مخاطر عالية)	تتعلق الفقرة 2 بدرجة رئيس قسم أمن المعلومات. ويعتقد أن هذه المهمة الوظيفية تتضمن سلطة كافية داخل نطاق تكنولوجيا المعلومات، حيث يعتبر شاغل الوظيفة مسؤولاً أمام كبير موظفي المعلومات مباشرة (والنتيجة الوحيدة التي ستترتب على فصل هذه الوظيفة عن تكنولوجيا المعلومات هي الحد من سلطتها داخل نطاق تكنولوجيا المعلومات - انظر الفقرة 4) كما أنها تتمتع بسلطة كافية على المستوى التنظيمي؛ حيث تخوّل هذه السلطة لمجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لاختصاصاته.
3	IA/04/2009	يجب أن تكفل إدارة الويبو تحليل أثر أسعار الصرف على دخل معاهدة التعاون بشأن البراءات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بالنسبة لأية تغيرات غير متوقعة في الإيرادات يمكن أن تكون لها آثار سلبية على ميزانية فترة	تحملت معاهدة التعاون بشأن البراءات/المكتب الدولي، حتى الآن، الأثر الناتج عن تذبذب أسعار الصرف بين أزواج العملات، وبصفة رئيسية بين الدولار الأمريكي واليورو).

تقدير المخاطر المتبقية (الأمانة)	وصف التوصية	المرجع	رقم
<p>ويقع سعر الصرف المطبق لدى المصرف التابع لإدارة البحث الدولي، الذي يقوم بتحصيل رسوم البحث من أحد مكاتب التحصيل الوطنية بعملة غير العملة المحددة، خارج نطاق سيطرة معاهدة التعاون بشأن البراءات/المكتب الدولي وإدارة الشؤون المالية. وتم استعراض الوسائل المختلفة للحماية من المخاطر الملازمة للعملة في القاعدة 1.16(هـ) مع المصارف التابعة لليو غير أنه لم يتم التوصل إلى شكل مرض للحماية. ونظرا لاستحالة القياس الكمي لرقم رسوم البحث ووقتها، فإنه لا يمكن بالتالي قياس حجم أو توقيت الخطر الكامن. ولذلك فإن خيار الحماية الوحيد المتاح هو استخدام أداة حماية (كخيار) لا علاقة لها بالخطر الذي تسعى الويبو إلى التخفيف من حدته. ولا ينصح بذلك نظرا إلى أنه يمكن أن يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الويبو وفقا لحركة أسعار الصرف. وفي ضوء الأثر الكبير الذي ستحدثه القاعدة 1.16 على المكتب الدولي، سوف تقترح إدارة الشؤون المالية على الإدارة المعنية إضافة فقرة جديدة إلى القاعدة تعطي للمكتب الدولي السيطرة الكاملة على إدارة النقد في صندوق رسوم البحث بناء على إشعار من إدارة البحث الدولي المعنية. وسوف تساعد هذه الفقرة المكتب الدولي في اتخاذ قراره بشأن توقيت التحويل وسعر الصرف والمبلغ المحول.</p> <p>ولن يتعرض المكتب الدولي بعد اليوم لأثر التحويلات التي تجربها أهم منظمات إدارة البحث الدولي التي لا يتوفر لها حافز قوي لمراقبة تحركات أسعار الصرف وتوقيت تحويلاتها تبعا لذلك. وسوف تقوم إدارة الشؤون المالية أيضا بتحليل ما إذا كانت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتفق أو لا تتفق مع هذه اللوائح الداخلية لتحقيق التناسق في ممارسات المكتب الدولي، وبصفة أساسية لأغراض التنبؤ/التوقع. وكشف تحليل اضطلعت به إدارة الشؤون المالية في الويبو وقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات في ديسمبر 2010 عن أنه لا يوجد إلا عدد قليل من إدارات البحث الدولية التي يمكن أن يطبق عليها الإجراء الوارد في الفقرة 1.16(هـ). وقد طلب عدد صغير فقط من هذه الإدارات التعويض بموجب الفقرة 1.16(هـ) عن خسائر وقعت بسبب تغيرات كبيرة في أسعار الصرف بين العملة التي سُدد بها رسم البحث لمكتب التحصيل والعملة التي حددت بها إدارة البحث الدولي هذا الرسم.</p>	<p>السنتين لضمان سهولة التدفق النقدي والتمكين لإعداد ميزانية أكثر دقة ووضوحا. (مخاطر عالية)</p>		

تقدير المخاطر المتبقية (الأمانة)	وصف التوصية	المرجع	رقم
<p>وبدلاً من اقتراح تعديل لوائح معاهدة التعاون بشأن البراءات يؤثر على سداد كل رسوم البحث فيؤثر بالتالي على كل مكاتب التحصيل وإدارات البحث الدولي بصرف النظر عن إمكانية تطبيق الإجراء الوارد في الفقرة 1.16(هـ) أو عدم إمكانية تطبيقه، يبدو أن من الأفضل إيجاد ترتيبات غير رسمية فقط مع إدارات البحث الدولي ومكاتب التحصيل المعنية فعلاً بالإجراء الوارد في القاعدة 1.16(هـ) بهدف كفاءة إدارة عملية صرف العملة بشكل أفضل، بمشاركة فعالة من جانب المكتب الدولي. وفي أواخر عام 2011، اتصل المكتب الدولي بشكل غير رسمي بمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، باعتباره واحداً من مكاتب التحصيل الرئيسية، ومكتب البراءات الأوروبي، باعتباره واحداً من إدارات البحث الدولي الرئيسية، لمناقشة أثر القاعدة 1.16(هـ) واقتراح قناة جديدة للتحويلات الشهرية لرسوم إدارة البحث الدولي من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى مكتب البراءات الأوروبي عبر المكتب الدولي. ويعطي هذا الإجراء للمكتب الدولي المسؤولية الكاملة ليدبر بشكل مباشر أثر أسعار الصرف من خلال التفاوض مع المصارف وباستخدام الأموال الموجودة باليورو في سجلات المكتب الدولي، وبذلك يقلل من تعرض سعر الصرف لهذه العملة. وينبغي أن يبدأ هذا المشروع الرائد في منتصف عام 2012 بالاتفاق المشترك بناءً على مجرد تبادل الخطابات بين الهيئات الثلاث، دون أي تعديل للقاعدة 1.16(هـ). وسوف يجري استعراض المشروع بعد عام واحد.</p>			
<p>يتعلق البند 4 بخطة الإبلاغ الخاص بأمن المعلومات. وقد تقرر أن الترتيب الراهن كافٍ، بناءً على المشورة المستقلة من غارتر الذي أوضح أنه في الغالبية العظمى للمنظمات (56% + 7%) يعتبر شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً أمام كبير موظفي المعلومات أو أمام مدير تكنولوجيا المعلومات من المستوى المتوسط وأنه لا يوجد اتجاه واضح لمواقع ينبغي أن يكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً فيها أمام أحد خارج نطاق تكنولوجيا المعلومات.</p>	<p>ينبغي ألا يكون قسم أمن المعلومات، باعتبار ذلك ممارسة جيدة معترفاً بها في الوقت الراهن، مسؤولاً أمام كبير موظفي المعلومات. (مخاطر عالية)</p>	IA/09/2011	4
<p>حظيت هذه التوصية بالعناية الواجبة، غير أن إدارة الويبو اختارت الإبقاء على دفع المبلغ الإجمالي دفعة واحدة لقتضاء الإجازة بالوطن على النحو المطبق حالياً.</p>	<p>ينبغي أن تتبع إدارة الويبو الإجراءات المقررة وتدفع للموظفين 80% من كامل ثمن التذكرة الاقتصادية إذا طبق نظام دفع إجمالي المبلغ.</p>	IA/01/2009	5

رقم	المرجع	وصف التوصية	تقدير المخاطر المتبقية (الأمانة)
		(مخاطر متوسطة)	ونظرا إلى أن ذلك كان يمثل الممارسة المتبعة لسنوات كثيرة في الويبو، فإنه لا يشكل خطرا ماليا؛ حيث أنه مدرج في اعتمادات ميزانية الويبو.
6	IA/06/2010	يجب على إدارة الشؤون المالية التأكد من أن أية تصحيحات لتعليقات الدفع تُنفذ دائما في إطار نظام PeopleSoft/AIMS، وليس أثناء تخزينها بشكل مؤقت على شبكة الويبو. (مخاطر متوسطة)	<p>قدمت إدارة الخدمات المالية على سبيل التطوع معلومات تقول بأن هذه التصحيحات قد تمت في الماضي، ولكن هذه الحالات كانت شديدة الندرة (حالتان في السنوات الأربع الماضية). وفي المرتين أجريت التصحيحات لتجنب خطر تشغيلي وتم تنفيذهما في حضور موظف من إدارة الخدمات المالية. وكانت مسائل تقنية تتعلق ببنود في الملفات قد عرّضت الملفين (الكبيرين) كليهما للخطر واتخذ قرار أعمال التصحيح الملفين، حيث أن عكس وضعهما بكاملهما كان سيؤدي إلى مسائل تتعلق بعبء عمل كبير وإمكانية ازدواج الصرف. ونظرا إلى استقرار نظام Office Wings الآن، فإننا لا نتوقع نشوء مثل هذه الحالات في المستقبل مرة أخرى. غير أنه يتعين على إدارة الشؤون المالية الاحتفاظ بقدرتها على تنفيذ هذا الإجراء في حالة حدوث ظروف غير متوقعة أو استثنائية. ولن تُمنح حقوق النفاذ إلا لأغراض دعم نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات AIMS ولفترة زمنية محدودة للغاية وبصفة استثنائية للسماح بإجراء هذه التصحيحات. وسوف يتم توثيق كل هذه الاستثناءات والإبلاغ عنها.</p>

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]